Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

The Grammatical Justification for Inflected Nouns according to Al-A'lam Al-Shantamari (D. 476 AH) in his Book Al-Mukhtara' fi Idha'at Sara'ir Al-Nahw

Abdul Wahab Idris Amin
Department of Arabic Language / College of Arts / University of Mosul / Mosul - Iraq

Wisam Yaqub Hilal
Department of Arabic Language / College of Arts / University of Mosul/ Mosul - Iraq

Article information

Article history:
Received August 14, 2024
Revised August 20 .2024
Accepted August 26, 2024
Available Online March 1 , 2025

Keywords:
Inflexion
Subject
Difference

Correspondence:
Abdul wahab Idris
abd224aaa8@gmail.com

Abstract

Grammatical reasoning is a hallmark of grammatical thought, as linguistic needs led to the establishment of grammatical rules to protect the language from error. Therefore, we cannot neglect or overlook grammatical reasoning as it is considered one of the essential pillars of grammar studies, enabling us to understand and study grammatical rules effectively. The reasons behind inflection received ample attention in the book Al-Mukhtaraa'; thus, to explore Al-A'lam's approach to grammatical reasoning and his efforts in this regard, the study delves into the grammatical justification for inflected nouns according to Al-A'lam Al-Shantamari (D. 476 AH) in his book Al-Mukhtaraa' fi Idha'at Sara'ir Al-Nahw. The research concludes that Al-A'lam presented innovative justifications in Al-Mukhtaraa', while also employing arguments previously proposed by other grammarians, as well as justifications that closely resemble those of his predecessors. We divide the research into an introduction, an entry, a main chapter, and a conclusion. The introduction provides an overview of the grammatical reasoning for inflected nouns according to Al-A'lam Al-Shantamari in Al-Mukhtaraa'. The entry defines the concepts of reasoning and justification, along with the categories of justifications according to grammarians. The study's main chapter examines a selection of inflected nouns that Al-A'lam justified in Al-Mukhtaraa'. The conclusion summarizes the main research findings.

DOI: 10.33899/radab.2024.152799.2214 ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التعليل النحوي للأسماء المُعْرَبَة عند الأعلم الشنتمري (ت476هـ) في كتابه (المُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو)

عبدالوهاب ادريس امين * وسام يعقوب هلال **

المستخلص

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل / الموصل – العراق
** قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل/ الموصل – العراق

وُضع النحو لصون اللسان عن الخطأ, ودعت إلى تعليل الأحكام النحوية دواع منها لغوية فصارت العلة النحوية إحدى سمات الفكر النحوي; لذا عدّ التعليل النحوي أحد أركان الدرس النحوي لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله؛ لأن فهم الأحكام النحوية ودراستها لا يكونان إلا عن طريقه. وحظيت علل الإعراب بمساحة وافية في كتاب المخترع; لذلك كله وللوقوف على شخصية الأعلم في التعليل النحوي وجهده فيه, انطلق البحث إلى دراسة التعليل النحوي للأسماء المعربة عند الأعلم الشنتمري (ت476هـ) في كتابه (المخترع في إذاعة سرائر النحو), فتوصل البحث إلى أن للأعلم في كتاب المخترع عللا مخترعة وعللا أخرى سبقه إليها غيره من النحويين, وعللا أخرى قريبة مما اعتل بها من سبقه. وكان البحث موزعا على مقدمة ومدخل ومبحث وخاتمة, تضمنت المقدمة التقديم للتعليل النحوي للأسماء المعربة عند الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع), وتضمن المدخل التعريف بالعلة والتعليل وذكر أقسام العلة عند النحويين, وتضمن مبحث الدراسة طائفة من الأسماء المعربة التي اعتل لها الأعلم في (المخترع), أما الخاتمة فتضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الإعراب; الفاعل; الفرق.

المقدمة:

تناول الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترَع في إذاعة سرائر النحو) علل النحو, وحظيت علل الإعراب بمساحة واسعة فيه.

وغلب على علل الإعراب في (كتاب المخترع) أسلوب الحوار والمناقشة, الذي عرف فيما بعد بـ (الفنقلة) واستعمله الأعلم لينبه به عما قد يدور في أذهان القراء من أسئلة فيبرزها ويجيب عنها لتثبت تلك المعلومات في أذهان هؤلاء القراء. وضمَّن الأعلم هذه العلل عددا من المسائل الخلافية, منها الخلاف في الحروف (الألف والواو والياء) أهي حروف إعراب أم دلائل إعراب أم الإعراب نفسه, و كانت بعض هذه العلل مسبوقا إليها ومن أمثلتها علة جعل الياء علامة لجر المثنى, وبعضها غير مسبوق إليها ومن أمثلتها علة جر المضاف إليه بالكسر. وبعضها الآخر منفرد به غير مسبوق إليه ولم يذهب إليه غيره ومن أمثلته العلة الثانية التي ذكرها الأعلم لمنع صرف الاسم المركب تركيبا مزجيا, وكان الأعلم في عرضه هذه العلل يستوفي التعليل أحيانا وأحيانا أخرى لا يستوفيه, أما مثال الاستيفاء فهو علة إعراب الاسم المفرد بالحركات دون الحروف, وأما مثال عدم الاستيفاء فهو علة رفع الفاعل ونصب المفعول, وتنوعت العلل التي اعتل بها الأعلم نذكر منها على سبيل التمثيل: علة الفرق, وعلة الاختصار والتخفيف, وعلة المضارعة, وعلة تجنب اللبس, وعلة الإخلال, وعلة الضد والنقيض.

واقتضى البحث أن يقسم على مدخل ومبحث وخاتمة, أما المدخل فتناولنا فيه التعريف بالعلة والتعليل لغة واصطلاحا, وأقسام العلة. وأما مبحث الدراسة فتناولنا فيه طائفة من الأسماء المعربة التي اعتل لها الأعلم في (المخترع). وأما الخاتمة فتناولنا فيها أبرز ما توصل إليه البحث.

المدخل:

العلة لغة:

ذكر ابن فارس أن (العين واللام) لها أصول صحيحة ثلاثة: أما الأول وهو (العلل) فهو التكرر أو التكرير ويراد به الشربة الثانية، وأما الثاني وهو عائق يعوق فيراد به الحدث الذي أشغل صاحبه عن وجهه نحو: (يعتلُّه عن كذا) أي يعيقه، وأما الثالث وهو الضعف في الشيء فيراد به المرض، ومنه: إطلاق (العلّ) على المسن من الرجال الذي صغر جسمه وتضاءل.[1]

العلة اصطلاحا:

العلة هي "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه. [و] علة الشيء هي ما يتوقف عليه ذلك الشيء".[2] وعرف الدكتور مازن المبارك العلة النحوية بأنها "الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة".[1]

[1] ينظر: معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395ه)، بتحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر (د- ت). (مادة عل) 4/ 12 - 14

[2] التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت816ه)، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003م: 165

التعليل لغة:

التعليل مصدر (علل) ويراد به "سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى، وعلّ الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب".[2] ويبدو أن معنى التعليل متولد من التكرار والتوالي,[3] "الوقوع الشيء بعد سببه مرة بعد أخرى"[4]

التعليل اصطلاحا:

عرف التعليل بأنه "أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع, أو متوقع فيقدم قبل ذكره علة وقوعه, لكون رتبة العلة أن تقدم على المعلول".[5]

أقسام العلة:

اختلف النحويون في تقسيم العلة, وفيما يأتي عرض لأقسام العلة عند بعض النحويين:

1- أبو بكر ابن السراج:

العلة عند ابن السراج قسمان: أحدهما :يؤدي إلى كلام العرب والآخر سمي بعلة العلة.[6]

2- أبو إسحاق الزجاجي:

العلة عند الزجاجي أقسام ثلاثة: تعليمة, وقياسية, وجدلية نظرية. العلل التعليمية: تهدف هذه العلل إلى التوصل إلى تعلم الكلام العربي; لأن كلام العرب لم يكن مسموعا كله لفظا بل سمع بعض هذا الكلام ثم قيس نظيره عليه ، ومثال هذه العلل: التعليل لنصب اسم (إنَّ) - الأول- بها في نحو: (إنَّ زيدا راكبٌ); ذلك أن (إنَّ) تنصب الاسم الاول وهو المبتدأ وترفع الاسم الثاني وهو الخبر؛ لأن العرب هكذا علِمت الحكم وعلته وهكذا علَّمتهما. العلل القياسية: ومثال هذه العلل علة وجوب نصب (إنَّ) اسمها في قولهم (إنَّ زيدا راكبٌ)؛ لأن (إنَّ) وأخواتها يُحملون على الفعل الذي يتعدى إلى مفعول; لأنهم مضارعون للفعل فيُحملون عليه ويعملون إعماله، إذ إنهم يشبهون من الأفعال ما يُقدم مفعوله على فاعله, في نحو: (ضربَ أخاك محمدٌ) فمن حيث اللفظ يكون المنصوب ب (إنَّ) مشبهاً بالمفعول والمرفوع بها مشبه بالفاعل فأشبهت الأفعال التي تَقدَّم مفعولها على فاعلها. العلل الجدلية النظرية: يسأل بهذه العلل على سبيل المثال عن كل ما اعتل به في باب (إنَّ) وأخواتها بعد ما سبق, من ذلك السؤال عن الجهة التي شابهت بها (إنَّ) وأخواتها الأفعال، والسؤال عن أي الأفعال التي شُبهت بها هذه الحروف، والسؤال عن جواز تشبيه هذه الحروف بما يُقدَّم فاعله على مفعوله، ونحو ذلك من الأسئلة.[7]

3- علي بن عيسى الرماني:

العلة عند الرماني أقسام ستة: علة قياسية, وعلة حكمية, وعلة ضرورية, وعلة وضعية, وعلة صحيحة, وعلة فاسدة.[8]

4- عثمان ابن جني:

العلة عند ابن جني قسمان أحدهما: "واجب لا بد منه; لأن النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر: ما يمكن تحمله على تجشم واستكراه له".[9] وسمى أحد أبواب كتابه الخصائص "باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة".[10]

---

[1] النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، الدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط1، 1965م: 90

[2] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393ه)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م: 5/ 1773

[3] ينظر: المعجم الاشتقاقي الموصل إلى ألفاظ القرآن الكريم, محمد حسن حسن جبل, مكتبة الأداب, القاهرة, ط1, 2010: 1507

[4] المعجم الاشتقاقي الموصل إلى ألفاظ القرآن الكريم: 1507

[5] تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن, ابن أبي الأصبع المصري(ت654ه)، تقديم وتحقيق الدكتور حفنى محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة (د-ت): 309

[6] الأصول في النحو, ابن السراج(ت316)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996م: 1/ 35

[7] ينظر: الإيضاح في علل النحو(ت340ه)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.: 64, 65

[8] ينظر: الحدود في النحو, أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (طبعة حجرية) (د-ت): 14, 15

[9] الخصائص, أبو الفتح عثمان ابن جني(ت392ه)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952: 1/ 88

[10] الخصائص: 1/ 88

5- أبو عبد الله الحسين الدينوري:

العلة عند الدينوري قسمان: "علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم, وعلة تظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته".[1] وذكر أنَّ ميل النحويين أكثره كان إلى استعمال صنف العلة الأولى ,وأن الصنف الأول اشتهر منه ثلاثة وعشرون نوعا, وهذه الأنواع هي: علة استثقال, وعلة تخفيف, وعلة تشبيه, وعلة تضاد, وعلة توكيد, وعلة سماع, وعلة فرق, وعلة استغناء, وعلة اختصار, وعلة نقيض, وعلة نظير, وعلة وجوب, وعلة تحليل, وعلة أصل, وعلة تعويض, وعلة تغليب, وعلة مشاكلة, وعلة معادلة, وعلة دلالة حال, وعلة قرب ومجاورة, وعلة أولى, وعلة حمل على المعنى, وعلة إشعار.[2]

6- ابن مضاء القرطبي:

العلة عند ابن مضاء قسمان: أحدهما: علل أُول: تمنح العرب معرفة النطق بكلامهم, والآخر: علل ثوانٍ: مستغنى عنها; لأنها غير مفيدة.[3]

7- جلال الدين السيوطي:

العلة عند السيوطي قسمان: أحدهما: علل يكون التعليل بها من وجه واحد, والقسم الآخر: علل مركبة يكون التعليل بها بأكثر من وجه وجهين فصاعدا.[4]

مبحث الدراسة: التعليل النحوي للأسماء المُعْرَبَة عند الأعلم الشنتمري (ت476هـ) في كتابه (المخترع في إذاعة سرائر النحو):

علة كون الإعراب أصلا في الاسماء:

في دخول الإعراب الاسماء وجهان الأول: أنه دخل لعلة هي الفرق بين المعاني التي يقصدها المتكلم, وإزالة اللبس الذي قد يحصل بزواله, والثاني: أنه دخل تخفيفا على اللسان ولا علة في دخوله ـوهو قول قطرب ـ ورُدَّ عليه.[5]

ذهب الأعلم إلى أن الإعراب نصيبه الاختصاص بالاسم واعتل بحاجة الاسم إلى الإعراب ليعلم مقصود الكلام من فاعلية ومفعولية وإضافة وتعجب وما إلى ذلك من المعاني.[6] وهذه علة تجنب اللبس.

واستدل بأن خلو الأسماء من علامة تبين الإعراب يلبس على السماع مقصود المتكلم, إذ يقول: "لو كان كل اسم معرى من دلالة الإعراب يبين من آخر لاختلطت المعاني على السامع، ولم يحصل من الإخبار على فائدة، وذلك موجب لترك الإخبار أصلا؛ إذ لا فائدة تقترن له عن المخاطب المخبر، وتمثيل هذا أن قائلا لو قال: ضرب زيد عمرو، وزيد ضرب عمر، أو قال: ما أحسن زيد، وهو يريد التعجب أو النفي أو الاستفهام- لم يتبين الفاعل من المفعول به، ولا المتعجب منه من المنفي عنه، ولا من المستفهم عن بعضه، فإذا قال: ضرب زيدٌ عمرا، أو ضرب عمرٌو زيدا، أو زيدا ضرب عمرٌو- تبين بهذه الحركات الدالة على الإعراب الفاعل من المفعول به. وكذلك إذا قال: ما أحسنِ زيدا! وهو متعجب منه، وما أحسنَ زيدٌ، وهو ينفي عنه، وما أحسنُ زيدٍ؟ وهو يسأل عن أي شيء هو منه أحسن من سائره- عُلم كل معنى منها عل حياله باختلاف إعرابه"[7]

---

[1] ثمار الصناعة غي علم العربية، أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن خالد الفاضل، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1990م: 135

[2] ينظر: ثمار الصناعة في علل العربية: 135

[3] ينظر: الرد على النحاة, ابن مضاء القرطبي(ت592ه)، نشره وحققه شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م: 152

[4] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006م: 279

[5] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين, (ت616ه)، تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين، رسالة ماجستير, السعودية, جامعة الملك عبد العزيز، 1976م: 51, 55

[6] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو، ابو الحجاج الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت476ه)، حققه الدكتور حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 2006م: 75

[7] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 75

وإلى هذه العلة ذهب غير واحد من النحويين منهم: ابن الوراق والزجاجي والسيرافي وابن جني والصيمري.[1]

يقول ابن الوراق: "أصل الإعراب إنما هو الأسماء دون الأفعال، والدلالة على ذلك أن الأسماء لو لم تعرب لأشكل معناها، ألا ارى أنك لو قلت: ما أحْسَنَ زيدٌ. لكنت ذامًّا له. ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ لكنت مستفهما عن أبعاضه أيُّها أحسنُ. ولو قلت: ما أحسنَ زيدًا! لكنت متعجبا. فلو أسقط الإعراب في هذه الوجوه، لاختلطت هذه المعاني، فوجب أن تعرب الأسماء ليزول الإشكال. وأما الأفعال فإنها لو لم تعرب لم يشكل معناها؛ لأنها بنيت لأزمنة مخصوصة، فإعرابها أو تركها لا يخل بمعناها، والإعراب زيادة، ومن شرط الحكيم ألا يزيد إلا لفائدة".[2]

وذكر العكبري أن الاصل في الاسم أن يعرب واستدل بأن "الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة وإنما يؤتى بها لتدل على معنى عارض، يكون تارة ويفقد تارة والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلا، أو مفعولا، او مضافا إليه؛ لأنه يفرق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصح في الأسماء ولا تصح في الأفعال فعلم أنها ليست أصلا، بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك".[3]

ثم أجاب الأعلم عن عدم اكتفاء العرب بترتيب الكلام - بتقديم الأول وهو الفاعل على المفعول وهو الثاني –, إذ يقول: " إن قال قائل: هلا اكتفوا بترتيب الكلام وتقديم الفاعل الذي هو الأول عن المفعول الذي هو الآخر، ولم يحتاجوا مع هذا إلى تكلف زيادة الحركات والحروف، لاسيما وهم مؤثرون للاختصار والإيجاز على الإطالة والإسهاب. قيل له: لو فعلوا ذلك لضاق عليهم مجال الكلام، ومن لغتهم التوسع في النطق، والتقديم والتأخير؛ لشدة اهتمامهم وعنايتهم ببعض الأسماء دون بعض، ولاحتياجهم إلى التقديم والتأخير في الشعر بإقامة الوزن، وفي بعض الكلام ضرورة، في نحو قولهم: ضرب زيدا غلامه، وزيدا ضرب غلامه، فهذا لا يقدم فيه الفاعل في الكلام البتة لئلا يقدم مضمر على مظهر لا ينوى به التأخير".[4]

علة إعراب المفرد بالحركات:

ذكر الأعلم أن الأصل في الاسم المفرد أن يعرب بالحركات الثلاث - الضم والفتح والكسر - التي أخذت من الواو والألف والياء, واعتل لهذا بأن هذه الحركات أكثر اختصارا وخفة من هذه الحروف.[5] وهذه العلة سبقه إليها السيرافي إذ ذكر أن علامات الإعراب حكمها أن تكون بالحركات لقلة الحركات وخفتها.[6]

وذكر الأعلم أن كون هذه الحروف الثلاث ثقيلة في نفسها, وكون الحركات الثلاثة مأخوذة منها, أدى إلى عدم تحمل هذه الحروف لهذه الحركات[7]. وهذا أيضا قد سبقه إليه ابن جني إذ بيّن أن الألف لا يمكن تحريكها, وضارعتها الواو والياء فاستثقلت فيهما الحركات للمضارعة, وإن جاز تحريكها فهو على مشقة [8].

وذكر الأعلم أنه لما ثقل أن يكون الإعراب بهذه الحروف "وجب أن نضع دلالة على كون الاسم مرفوعا ومخفوضا ومنصوبا, ووجب أن تكون تلك الدلالة حركة, تجري في آخر الكلمة, يعلم بها الفرق بين معانيها المتعاقبة, إلا أن العرب ربما وضعت موضع الشيء غيره لمضارعة تكون فيه, وزيادة الحاجة إليه".[9]

---

[1] ينظر: علل النحو أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت325ه)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م: 142, 143, والإيضاح في علل النحو:69, وشرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368) ، تحقيق ودراسة أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م: 1/ 28, والخصائص: 1/ 35, والتبصرة والتذكرة, أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م: 1/ 76

[2] علل النحو: 142, 143

[3] التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين: 48

[4] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 75، 76

[5] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 60

[6] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 129

[7] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 60

[8] ينظر: المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، ابو عثمان بن جني(ت392ه)، بتحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م: 1/224-225

[9] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 60

وإلى نحو ما ذكره الأعلم في ما سبق لتعليله لإعراب الاسم المفرد بالحركات ذهب العكبري, إذ جعل العلة أوجه ثلاثة: "أحدهما أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب. والثاني: أن الحركة أيسر من الحرف، وهي كافية في الدلالة على الإعراب. وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره. والثالث: أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها. فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدى ذلك إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين، وفي ذلك اشتراك، والأصل أن يخص كل معنى بدليل".[1]

وذكر الأعلم في موضع آخر علة ثانية لإعراب الاسم المفرد بالحركات وهي "أن الإعراب لو كان مستعملا بالحروف على كل حال لوجب أن يكون دليل الإعراب؛ لأن ما للاسم والفعل لا يسقط البتة في وقف ولا جزم، وسقوط الحركة فيهما إذا قلت: لهذا زيد، في الوقف، ولم يخرج زيد، في الجزم، ولو وجب هذا لم يكن بين الوصل والوقف في الاسم وبين الجزم والرفع في الفعل فرق".[2] لم نجد - فيما توافر لدينا من مصادر - هذه العلة عند غير الأعلم, ويبدو أنها مخترعة, لأنه بعد ذكره هذه العلة افترض افتراضا وأجاب عنه, إذ قال: "فإن قال قائل هلا جعل دلائل الإعراب حرفا ثم حذف في الوقف والجزم كما فعل بالحركة؟ قيل له: لو فعل هذا لاختل ذلك من جهتين: "إحداهما: أن من الأسماء ما آخره ياء أو واو أو ألف، فلو جعل دليل الإعراب آخره هذه الأحرف لالتبس ما كان معربا بما هو معتل الأخير. والجهة الأخرى: أن الحركة أخف وأخصر، وحذفها أيسر وأهون من حذف الحرف؛ لأنك إذا حذفتها بقي حرفها الذي كان متحركا بها، فلم يكن ذلك إجحافا بالحذف، ولو جعل دليل الإعراب حرفا ثم حذف لم يبق له حركة ولا متحرك، فكان ذلك إجحافه به ومبالغة في تغييره، فقف على هذا وتدبره, فأنه محمود مخترع"[3] فقد يكون الضمير في (إنه) عائد إلى العلة والافتراض والإجابة.[4]

والذي يبدو أنه لا علة لإعراب الاسم المفرد بالحركات لأن إعرابه بالحركات يجري على الأصل ولا يمنعه مانع.[5]

علة رفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه:

ذكر الأعلم أن الفاعل وجب له الرفع لأن حكمه أن يجعل في صدر الحديث، ويقصد بالإخبار لأنه محدث عنه، فلما قصد بالفاعل الإخبار وتقدم في الحكم على المفعول صار الفاعل قويا فوجب منحه أقوى الإعراب وأوله, وهو الرفع, ولما خالفه المفعولُ ضعف فاختص بالنصب ولم يتحرك بحركة الفاعل للفرق بينهما.[6]

وعلة رفع الفاعل عند سيبويه أنه يرتفع لانشغال الفعل به سواء أكان الفعل لازما أم متعديا، أي أن عامل الرفع ما أسند إليه, وبهذا يضارع الفاعل المبتدأ فيحتاج الفعل فاعلا كما كان المبتدأ يحتاج خبرا كما ذكر أن المفعول ينصب لأن فعل الفاعل يتعدى إليه.[7] وإلى هذه العلة ذهب المبرد إذ اعتل لرفع الفاعل بأنه يكوّن مع الفعل جملة مفيدة كالمبتدأ الذي يكوّن مع الخبر جملة مفيدة, كما اعتل لنصب المفعول بتعدي الفعل إليه, وعد علة رفع الفاعل ونصب المفعول الفرق بينهما.[8] وإليها ذهب غير واحد من النحويين, منهم: ابن الوراق والدينوري وابن الخشاب وأبو البركات الأنباري والعكبري.[9]

وعلة الأعلم تقترب من العلتين اللتين ذكرهما ابن الوراق من حيث كون الفاعل أقوى وأسبق في الترتيب لذلك أعطي أقوى الحركات ولكنهما اختلفا من جهة سلب القوة التي من أجلها أعطي الضم الذي هو أقوى الحركات, إذ يقول ابن الوراق في تعليله لرفع الفاعل: "الفاعل

---

[1] اللباب في علل الإعراب والبناء, أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616ه)، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م: 1/ 54

[2] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 80

[3] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 80, 81

[4] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 80, 81

[5] ينظر: أسرار العربية, ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577ه)، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م: 47, والتحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، علي بن إسماعيل الأبياري (ت618ه)، دراسة وتحقيق الدكتور علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، دار الضياء، الكويت، ط1، 2013م: 1/ 765, والكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (ت732ه)، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام, المكتبة العصرية، بيروت، 2004م: 1/ 119

[6] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 73

[7] ينظر: الكتاب, سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة, ط3، 1988: 1/ 33, 34

[8] ينظر: المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285ه)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م: 1/ 146

[9] ينظر: علل النحو: 269, 270, وثمار الصناعة: 274, والمرتجل في شرح الجمل, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت567ه)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، 1972م: 118, وأسرار العربية: 61, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 152

لما كان في الترتيب أسبق من المفعول وجب أن يعطى حركة أول الحرف مخرجا، كما أنه قبل المفعول، وإنما وجب الابتداء بالفاعل على المفعول، لأنه الفعل منه يحدث، فصار أحق بالتقديم من المفعول، فوجب لهذه العلة أن يرتب قبله... [وكذلك] الفاعل أقوى من المفعول، لأنه يحدث الفعل، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وهو الضم، والمفعول لما كان أنقص أعطي أضعف الحركات، وهو الفتح".[1]

ولرفع الفاعل ونصب المفعول علل أخرى غير المضارعة والفرق والتعدي ذكرها النحويون, منها: ان الفاعل واحد ولا يتعدد، والمفاعيل كثيرة وقد تتعدد للفعل الواحد، وأن الرفع أثقل من الفتح، فمن هنا أعطي الثقيل للقليل والخفيف للكثير ليوازي ثقل الرفع قلة الفاعل، وخفة الفتح كثرة المفعول, وهذه علة معادلة, ومنها أن الفاعل أسبق من المفعول، وأن أول أحوال الإعراب الرفع وآخرها النصب، فأعطي الاول للأول والآخر للآخر. و إن النفس تكون نشيطةً جامّةً لما يرد الفاعل, وضعيفةً لما يرد المفعول فيعطى الفاعل أقوى حالات الإعراب وهو الرفع لأن النفس تقوى على إتمام النطق برفعه, ويعطى المفعول أضعف حالات الإعراب وهو النصب لأن النفس لا تقوى على إتمام النطق برفعه, وغير ذلك.[2]

وأما ابن مضاء فقد دعا إلى إسقاط هذه العلل, لأن رفع الفاعل قد ثبت باستقراء كلام العرب المتواتر, ورأى أن الإجابة عن علة رفع الفاعل لا تزيد المتعلم غير معرفة رفع الفاعل وجهل علة رفعه لم يضره بشيء, لذا ذكر أن الصواب أن يقال لمن يستفهم عن علة رفع الفاعل: العرب نطقت كذا.[3]

وذكر الأعلم أن المفعول يختص بالنصب دون الجر لأن الإضافة اختصت بالجر وانفردت, ذلك أن المضاف إليه يشتركان فيه معنى الفاعل ومعنى المفعول, فمجيؤه بمعنى الفاعل نحو: سرَّني ركوبُ عمرٍو, ومجيؤه بمعنى المفعول نحو: هذا شامتُ عمرٍو. فلما توسطت الإضافة بين الحالتين اختصت بحركة بين الحركتين وهي الكسرة, ذلك أن الكسرة المأخوذة من الياء تخرج من وسط الحلق, متوسطة بين الضم المأخوذ من الواو الذي يخرج من الشفتين وبين الفتح المأخوذ من الألف الذي يخرج من الحلق. فلما أخذ الفاعل الضم لأنهما أولان متقدمان, وأخذ المفعول الفتح لأنهما آخران متأخران, أخذ المضاف إليه الجر لأنه توسطهما.[4]

وهذا القول قريب مما قاله السيرافي فيما اعتل به لجعل الضمة علامة للرفع, إذ يقول: "إن الحركات ثلاث: والفتحة مأخوذة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، ومخرج الياء من وسط اللسان، ومخرج الألف من الحلق فأوّل هذه المخارج وأقربها متناولا الواو، فجعلوا الحركة المأخوذة منها لأوّل الأسماء رتبة، وآخرها لآخرها رتبة".[5]

وعلى الرغم من أن السيرافي أورد هذا الكلام في سياق حديثه عن علامة الرفع فإن كلام الأعلم في علة جعل الكسرة علامة الجر مبني عليه.

وذهب ابن مالك وأبو حيان إلى ما ذهب إليه الأعلم في علة جر المضاف إليه, إذ ذكرا أن علة جره من وجهين أحدهما: أن المضاف إليه قد يكمل الفاعل في نحو قدم عبد الملك, وقد يكمل المفعول في نحو كافأت عبد الملك, وقد يقع مفعولا في نحو: عمرو ضارب بكر. أي أن المضاف إليه يشترك فيه معنى الفاعل ومعنى المفعول. والآخر: أن المضاف إليه كان متوسطا بين ثقل الفاعل وخفة المفعول فأخذ ما يناظره وهو الجر المتوسط بين ثقل الرفع وخفة المفعول, كما أن الفاعل والمفعول قد أخذا ما يناظرهما في الثقل والخفة.[6]

واعتل بجزء من هذه العلة الرازي والسكاكي, يقول الرازي: " جعلوا الرفع الذي هو اقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو اضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام".[7] ويقول السكاكي: "الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه، والمفعول أضعف لكونه بخلافه، والمضاف إليه بين بين،

---

[1] علل النحو: 269, 270

[2] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 261, وعلل النحو: 269, 270, والخصائص: 1/ 49, وثمار الصناعة: 274

[3] ينظر: الرد على النحاة: 151

[4] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 73

[5] شرح كتاب سيبويه, السيرافي: 1/ 260

[6] ينظر: شرح التسهيل, ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت672ه)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1990م: 1/ 265, والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 2000م: 3/ 244

[7] تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الإمام محمد الرازي فخر الدين (ت604)، دار الفكر، بيروت، 1981م: 1/ 60

لشموله إياهما، وشهد الحس للضم بكونه أقوى الحركات، وللفتح بكونه أضعفها، وللكسر بكونه بين بين، جعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه اعتبارا للتناسب".[1]

علة إعراب الأسماء الخمسة بالحروف:

ذكر الأعلم أن علة إعراب هذه الأسماء بالحروف في حال الإضافة هي أن هذه الأسماء لما كانت عند إفرادها محذوفة منها هذه الحروف معربة بالحركات وحذفها شاذ لأنه كان ينبغي أن تكون عليه في أواخرها وفقا للقياس أن تكون منقلبة ألفا إذ إنها بمنزلة (قفا وعصا) ونحو ذلك من الأسماء المقصورة فلما كانت كذلك في الإفراد ردت عند الإضافة إلى أصولها، وكان يقتضي القياس عندما ردوا أواخرها أن تكون مقصورة؛ إلا أنهم وجدوا أن أعراب هذه الأسماء بالحركات استقر لها قبل الإضافة فلما أضيفت تركوا الحركات التي كانت مستعملة قبل الإضافة، فأبقوا الضمة في قولهم (أخوك) على حالها عندما ردوا الكلمة في الإضافة إلى أصلها؛ ولذلك سلمت الواو إذ إن الضمة منها، وكذلك فعلوا في قولهم (أخاك) إذ انقلبت الواو في النصب ألفا لسبقها بالفتحة، وكذلك فعلوا في الجر فقالوا (أخيك) فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وكذلك فعلوا في سائر الأسماء الخمسة، وهذه العلة على ما صرح به الأعلم أكثرها مخترع.[2] وعلل للزوم رد الأسماء الخمسة هذه إلى أصولها في الإضافة دون الإفراد, إذ يقول في جوابه عن العلة: "فإن قلت: لم كان رد هذه الأسماء إلى أصولها لازما في الإضافة دون الإفراد؟ فالجواب: أنها إذا كانت مفردة وقعت حروف العلة فيها طرفا، والطرف الآخر أولى بها بالاعتلال والحذف والتغيير من الطرف الأول ومن الوسط؛ لأن الكلمة يبتدأ بها والمتكلم حريص على التبيين نشيط قوي على الكلام، فتجري الكلمة على ما يجب لها، حتى إذا انتهى إلى آخرها اكتفى بما قدم من البيان، وقل نشاطه وقوته على الكلام، فحذف وغير للتخفيف عن نفسه والترويح لها، فإذا أضاف الكلمة إلى ما بعدها صارت مع المضاف إليه كشيء واحد، وصار آخرها وسط ذلك الشيء، والوسط أولى بالسلامة من الآخر لما بينا، فرجع إلى أصله، وبقي فيه ما كان يجب له. فإن زعمت أن حذف التنوين للإضافة هو الذي أوجب رد الواو لزمك أن تردها مع الألف واللام إذا قلت الأب والأخ؛ لأن حذف التنوين لازم مع الألف واللام كلزومه مع الإضافة، فهذا ما استخرج لنا القياس، وكشف عنه النظر والتفتيش".[3]

فقول الأعلم: إن هذه الأسماء ردت في الإضافة إلى الأصل هو قول يفهم من كلام سيبويه في معرض حديثه عن تسمية هذه الأسماء.[4]

أما قول الأعلم: إن القياس في هذه الأسماء أن تكون بمنزلة الاسم المقصور عند إفرادها عن الإضافة, فتقلب أواخرها ألفا , لكن هذه الأواخر قد حذفت شذوذا, ولهذا ردت إلى أصولها لما أضيفت. فقد ذكره الزجاجي, إذ يقول: "أصل أخ وأب أخَو وأبَو، على فَعل بتحريك العين، فلو جاء على الأصل لقيل هذا أخا ورأيت أخا ومررت بأخا، وكذلك رأيت أبا ومررت بأبا وهذا أبا؛ لأن الواو والياء إذا تحركتا وما قبلهما مفتوح .انقلبتا ألفين، فكان سبيل هذين الاسمين أن يكونا مقصورين مثل عصا ورحى وفتى وما أشبه ذلك، ولكن أكثر العرب نطقتهما على النقصان في حال الإفراد فقالت: هذا أخٌ وأبٌ. فأسقطوا لام الفعل".[5]

والشذوذ الذي ذكره الأعلم هو قول البصريين, وهذه الأسماء عندهم خارجة عن القياس فتحكى لان جعل الشذوذ أصلا يبطل.[6]

وذكر الأعلم أن الإعراب بالحركات قد تمكن في هذه الأسماء قبل أن تضاف إلى ما بعدها فجُعل إعراب هذه الأسماء بالحركات التي على ما قبل الألف والواو والياء.[7]

وقد نصَّ ناظر الجيش على أن هذا المذهب لقوم منهم الأعلم وتلميذه ابن أبي العافية, إذ يقول: "مذهب قوم من المتأخرين منهم أبو الحجاج الأعلم وأبو عبد الله بن أبي العافية، ... أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها

---

[1] مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت626)، حققه وقدم له وفهرسه الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م: 222

[2] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 81, 82

[3] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 82

[4] ينظر: الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م: 3/ 412

[5] مجالس العلماء, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: 251, 252

[6] ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت643ه)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي وقدم له الدكتور شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م: 543

[7] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 81

قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفاً لأجل الفتحة",[1] لكن أبو حيان والسيوطي لم ينسبوه لغير الأعلم وتلميذه ابن أبي العافية.[2]

ونسب الزجاجي هذا القول إلى البصريين, إذ يقول: "ويقول البصريون: الحركات اللواتي قبل هذه الحروف هي الإعراب، وهذه الحروف اتساع".[3] ويقول المرادي في معرض حديثه عن المذاهب في إعراب هذه الأسماء: "وأقواها مذهبان ... الأول مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر".[4]

مذهب الكوفيين منهم الكسائي والفراء أن إعراب الأسماء الستة يحصل من مكانين: أحدهما حرف الإعراب (الألف والواو والياء), والآخر حركة ما قبل حرف الإعراب، وهو مذهب ضعيف.[5]

لكن المشهور في إعراب هذه الأسماء هو إعرابها بالحروف التي تنوب عن الحركات، وإليه ذهب من البصريين قطرب والزيادي والزجاجي، ومن الكوفيين هشام بن معاوية الضرير في أحد قوليه.[6]

واعتل ابن الوراق لإعراب الأسماء الخمسة بالحروف بأنها جاءت "توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها، لأنها اسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أن التثنية والجمع فرع على الواحد، فلما شابهت هذه الأسماء التثنية والجمع في هذا الحكم، كانت أولى من غيرها التي لا مشاركة بينها وبين التثنية والجمع في هذا الحكم".[7] وتابعه فيها ابن الخشاب وأبو البركات الأنباري وابن الأثير والعكبري وابن الخباز.[8] واعتل ابن بابشاذ بأن الاسم لما تحذف لامه ويضمن معنى الإضافة، يجعل الإعراب بالحرف بمنزلة التعويض عن اللام المحذوفة.[9] واعتل الجرجاني بأن هذه الحروف لو دخلتها الحركات لقيل: جاء أبوه، وشاهدت أبوه، ومررت بأبوه، فاستثقل النطق.[10]

وجعل أبو علي الفارسي "الدليل على أن الواو في (أَخُوكَ) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بعلامة الإعراب ولا دلالته قولهم: امْرُؤٌ وابْنُمٌ فأَتبعوا ما قبل حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابْنُمٍ حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللّين في أخيك ونحوه حرف إعراب".[11]

والذي يبدو أن ما ذهب إليه أبو علي الفارسي أقرب إلى الصواب "وذلك انه وجد هذه الحروف لامات الكلمة فمن ها هنا هي حرف إعراب، ووجدها دالة على الإعراب فقضى بها حكما للدليل، وغير ممتنع أن يكون الشيء الواحد دالا على أشياء، ألا ترى أن التاء في قولك: (هي تقوم) حرف المضارعة ودليل التأنيث وفي قولك: (أنت تقوم) حرف المضارعة ودليل الخطاب".[1]

---

[1] شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت778ه)، دراسة وتحقيق الاستاذ الدكتور علي محمد فاخر والاستاذ الدكتور جابر محمد البراجة وآخرون، دار السلام، ط1، 2007م: 1/ 254

[2] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن الهنداوي، (د- ت): 1/ 177, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ت911ه)، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م: 1/ 137

[3] مجالس العلماء: 252

[4] توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي (ت749ه)، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عبي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001: 1/ 313

[5] ينظر: المقتضب: 153/2, وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي(ت442ه)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1981م: 106، 107, وشرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت469ه)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت.: 1/ 121, والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، 2007م: 1/ 17, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 125

[6] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 123, 124

[7] علل النحو: 150

[8] ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 54, 55, وأسرار العربية: 43, والبديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت606ه)، تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى, ط1، 1419هـ: 1/ 23, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 95, وتوجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت639ه)، تحقيق ودراسة، الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 2002م: 89

[9] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 1/ 119

[10] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح, عبد القاهر الجرجاني (ت 471ه)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م: 103/1

[11] التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377ه)، تحقيق ودراسة الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.: 28/1

علة عدِّ الألف والواو والياء حروف إعراب:

ذهب الكوفيون و قطرب إلى أن الألف والياء والواو التي تلحق المثنى والجمع هي الإعراب نفسه بمنزلة الفتحة والكسرة والضمة، وذهب سيبويه وأبو إسحاق الزجاج وابن كيسان وابن السراج وأبو علي الفارسي إلى أنها حروف إعراب بمنزلة الدال من زيد؛ وذهب الأخفش وأبو عثمان المازني والمبرد ذهبوا إلى أنها دلائل إعراب، و انفرد أبو عمر الجرمي بذهابه إلى أن انقلاب الألف هو الإعراب.[2]

ذكر الأعلم أن الألف والواو والياء الدالة على إعراب الاسم المثنى والمجموع جمع سالم, هي عند سيبويه حروف إعراب بمنزلة الحرف الأخير الذي ختم به الاسم المفرد, نحو: زيد وجعفر وطلحة وعصا. واستدل بأن هذه الأحرف يؤدي كل منها مع ما قبله معنى التثنية إن كان الاسم مثنى, ومعنى الجمع إن كان الاسم مجموعا, كما يؤدي الحرف الأخير من الاسم المفرد مع ما قبله معنى الإفراد.[3]

سبق السيرافي الأعلمَ إلى إيراد هذا الدليل, وذكر أن جمهور مفسري كتاب سيبويه ذهبوا إلى ما ذهب إليه سيبويه واحتجوا بهذا الدليل.[4]

وذكر الأعلم أن الأخفش زعم أن هذه الأحرف ليست حروف إعراب بل دلائل إعراب كالحركات التي تلحق آخر الاسم المفرد, مستدلا بدلالتها على الإعراب, كما دلت حركات آخر الاسم المفرد على إعرابه. ومحتجا بأن هذه الأحرف لو كانت بمنزلة الحرف الأخير الذي ختم به الاسم المفرد, لوجب تحريكها لتكون دالة على الرفع أو النصب أو الجر, كما دل تحريك الحرف الأخير الذي ختم به الاسم المفرد على رفعه أو نصبه أو جره. فلما علم رفع الاسم في (قام الزيدان) ونصبه في (رأيت الزيدين) وجره في (مررت بالزيدين), وجهل رفع الاسم المفرد ونصبه وجره عند سلب حركة الحرف الأخير منه, تبين أن الألف والواو والياء ليست حروف إعراب كالحرف الأخير الذي ختم به الاسم المفرد, بل هي دلائل إعراب كالحركات التي تلحق آخر الاسم المفرد, فاحتج على الأخفش بأن حجته لو صحت لمنع سقوط هذه الأحرف عند التثنية والجمع, لأنها لمَّا تسقط يفقد الاسم معنى التثنية والجمع ويصير الاسم مفردا فلو حذفت ألف الزيدان من (قام الزيدان) لبقي (زيد) مجردا عن معنى التثنية كما أن حذف دال زيد يزيل معنى الإفراد, وكما أن حذف تاء قائمة يلبس التذكير بالتأنيث وأما الاسم المفرد فيجوز سقوط حركة الحرف الأخير منه, لأنها لما تسقط لا يفقد الاسم معنى الإفراد فلو حذفنا حركة دال (زيد) ووقفنا بالسكون لا يختلف معنى زيد فيه عن معناه في (هذا زيد يا فتى).[5]

سبق الأعلمَ إلى نقل قول الأخفش وحجته المبردُ وابن ولاد وابن جني. وسبق السيرافي الأعلم إلى نقل الاحتجاج على الأخفش.[6]

وأجاب الأعلم عن عدم قبول حروف الإعراب لحركات الإعراب بأن هذه الحروف ثقيلة في أنفسها، والحركات أخذت منها فلو حركت لأضيف إلى الثقل الذي في أنفسها ثقل الحركات لأن تحرك الحرف أثقل من سكونه, ولأدّى تحريكها إلى اقتران شيئين متفقين لأن الحركات ضارعت هذه الأحرف لأنها قد أخذت منها فيصير اقترانهما بمنزلة الجمع بين مثلين وهو مكروه لثقله. والآخر: هذه الحروف متوهمة فيها الحركات كما توهمت الألف في قفا وما أشبهها التي لا تدخلها الحركات البتة.[7]

سبقه إلى ذكر هذا ابن الوراق والسيرافي .[8]

وأجاب الأعلم عن علة دلالة (ألف) قفا وعصا على الرفع والنصب والجر رغم أنها لا تتغير, بأن هذين والاسمين وسائر الأسماء المقصورة تتحصل معانيها وتتبين مواضعها من الإعراب بالتوكيد والنعت, ومثَّل للنعت بـ(هذه قفا لئيمةٌ) في الرفع, و(رأيت قفا لئيمةً) في النصب, كما أن التسوية بين الرفع والنصب والجر في المثنى المتبوع بالنعت لا تبين حالة إعراب الاسم المثنى, فاضطُرّ إلى قلب الألف ياءً ليتبين الإعراب, واستدل على هذا بأن بني الحارث ابن كعب يلزمون التثنية ألفا رفعا ونصبا وجرا, ذلك أنهم رأوها حرف إعراب بمنزلة ألف الاسم المقصور , وأن الاسم تدخله عوامل فتعمل فيه الرفع والنصب والجر. فيستدل بجواز هذه اللغة على أن هذه الحروف حرف

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين: 97

[2] ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو عثمان ابن جني(ت392ه)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي (د- ت): 698/2, التبصرة والتذكرة: 1/ 88, 89, والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/29-33

[3] ينظر: الكتاب: 1/ 17, 18, والمخترع في إذاعة سرائر النحو: 63

[4] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 132, وعلل النحو: 165

[5] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 63, 64

[6] ينظر: المقتضب: 2/ 152, والانتصار لسيبويه على المبرد, أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت332ه)، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م:45,46 , وسر صناعة الإعراب: 2/ 710, و شرح كتاب سيبويه: 1/ 133, 134

[7] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 64

[8] ينظر: علل النحو: 162, وشرح كتاب سيبويه: 1/ 133, 134

إعراب لا دلائل عليه كما زعم الأخفش, ذلك أن دلائل الإعراب ليس فيها ما يكون على لفظ واحد في جميع الأحوال, كما كان في حروف الإعراب.[1]

وجزء من هذا ذكره ابن الوراق.[2]

علة إعراب المثنى بالحروف من دون الحركات:

ذكر الأعلم أن الاسم المثنى يعرب بحروف المد ـ الألف والياء والواو ـ لا بالحركات , ليفرق بينه وبين المفرد, واختيرت هذه الأحرف دون غيرها, للمضارعة التي بينها وبين الحركات; لأنها أصل للحركات التي أعرب بها المفرد, وللحاجة إليها ليزول اللبس بينها وبين المفرد.[3]

سبقه السيرافي إلى الاعتلال بالفرق والمضارعة، إذ ذكر أن الحركات كانت من نصيب المفرد فامتنعت عن المثنى وهنا تكمن علة الفرق، وذكر أن هذه الحروف كانت أولى من غيرها لمضارعتها الحركات,[4] وذكر الجرجاني أن القصد من الإتيان بهذه الحروف مع الفرق بين المفرد والمثنى هو تنزل الواحد منها منزلة الحركة التي من جنسه.[5]

واعتل ابن بابشاذ بأن المثنى أكثر من المفرد فيعرب بما هو أكثر مما أعرب به المفرد وهو الحرف.[6] وهذه علة معادلة يعطى فيها القليل للكثير والكثير للقليل كما تقدم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول.

واعتل أبو البركات الأنباري بأن الفرع قد أعطي للفرع أي إنَّ المثنى المتفرع عن المفرد المعرب بالحركات قد أخذ الحروف المتفرعة عن الحركات.[7] و يبدو أن هذا هو الصواب.

واعتل العكبري مع علة الفرق بعلة أخرى هي "أن الاسم المعطوف مساو للمعطوف عليه. فكما كان الأول حروفا كان الدليل عليه حرفا".[8] وأما اختيار هذه الحروف للمثنى دون غيرها، فاعتل لها بأنها ضارعت الحركات في الخفة لأنها ساكنة ويمتد فيها الصوت وفي الحاجة إليها، ولو اختيرت غيرها لوقع لبس بين حروف الكلمة الزائدة والأصلية.[9]

علة عدم رفع المثنى بالواو:

ذكر الأعلم أن غرض الفرق بين إعراب المفرد والمثنى يترتب عليه وجوب رفع المثنى بالواو وجره بالياء ونصبه بالألف؛ تشبيها له بالمفردِ المرفوعِ بالضم المأخوذ من الواو، والمجرورِ بالكسر المأخوذ من الياء، والمنصوبِ بالفتح المأخوذ من الألف؛ لكنه علل عدم تحقيق ذلك؛ بأنه يؤدي إلى التباس نصب الجمع المذكر السالم الذي على حد التثنية بنصب المثنى في نحو قولهم: (رأيت الزيدان) في حالتي التثنية والجمع؛ ذلك أنه كان يمكن أن يفرق بين رفع التثنية والجمع وبين جرهما بفتح ما قبل واو التثنية وبضم ما قبل واو الجمع، وبفتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع, فيقال في المثنى: (قام الزيدَون أو مررت بالزيدِين) بفتح ما قبل الواو رفعا وفتح ما قبل الياء جرا, وفي مقابل ذلك في الجمع (قام الزيدُون ومررت بالزيدِين) بضم ما قبل الواو رفعا وكسر ما قبل الياء جرا، أما الألف فما قبلها مفتوح دائما، وبهذا ينعدم التفريق فيها بين التثنية والجمع.[10]

---

[1] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 64, 65
[2] ينظر: علل النحو: 162, 163
[3] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 60
[4] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 129
[5] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 185
[6] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 1/ 128
[7] ينظر: أسرار العربية: 46, 47
[8] اللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 96
[9] ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 99
[10] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 60, 61

وإلى هذه العلة ذهب ابن الوراق والسيرافي وأبو علي الفارسي والجزولي. [1]

لعل كلام الأعلم أقرب إلى كلام السيرافي, يقول السيرافي: "كان حكم الواو أن تكون في تثنية المرفوع، وحكم الياء أن تكون في تثنية المجرور، وحكم الألف أن تكون في تثنية المنصوب. وكذلك الجمع الذي على حد التثنية، لمّا لم يمكن إبانته إلا بالحروف ...، غير أنه لا بد من فصل بين التثنية والجمع، فلم يمكن الفصل بينهما بالحروف نفسها؛ لأنها سواكن، فجعل الفصل بين التثنية والجمع بالحركات التي قبل الحروف. فكان ينبغي على الترتيب الذي رتبنا أن تكون تثنية المرفوع بواو مفتوح ما قبلها؛ كقولك: (مسلمون)، وتثنية المجرور: (مسلمين) وتثنية المنصوب (مسلمين). وجمع المرفوع بواو مضموم ما قبلها كقولك: (مسلمون) وجمع المجرور بياء مكسور ما قبلها، كقولك: (مسلمين) وجمع المنصوب بالألف، والألف لا يمكن أن يكون ما قبلها إلا مفتوحا كقولك: (مسلمان) ".[2]

غير أن السيرافي توسع في ذكر علل لاختيار الألف لتكون علامة المثنى في حالة الرفع من دون غيرها من ذلك مشاكلة فتح الحرف الذي قبل التثنية للألف.[3]

لذلك جعلت الألف علامة لرفع المثنى من دون الواو، "لأنه لو جعل بالواو على القياس لوجب أن يجعل النصب بالألف على القياس أيضا؛ لأنا قد بدأنا بالقياس، فيجب أن نختم بالقياس".[4] وذلك ما لا يمكن لما تقدم.

أما سيبويه فاعتل لاختيار الألف لرفع المثنى من دون الواو بالفرق بين المثنى والجمع.[5] وإليها ذهب الزجاجي, إذ ذكر أن الرفع كان اول أحوال الإعراب؛ لأنه علامة للفاعل والمبتدأ وما يضارعه وكان المثنى أول أحوال الجمع لأن به يضم الشيء إلى غيره، فلو أعطيت الواو لرفع المثنى وجب أن تعطى لرفع الجمع لأن بابهما واحد. وذلك لا يمكن لأنه عندئذ لا يفرق بينهما.[6]

وأما ابن جني فاعتل بالمناسبة والمعادلة, إذ يقول: "فإن سأل سائل فيما بعد، فقال: ما بالهم ثنوا بالألف، وجمعوا بالواو، وهلا عكسوا الأمر؟ فالجواب: أن التثنية اكثر من الجمع بالواو؛ ألا ترى ان جميع ما تجوز فيه التثنية من الأسماء فتثنيته صحيحة لأن لفظ واحدها موجود فيها، وإنما تزيد عليه حرف التثنية، وليس كل ما يجوز جمعه يجمع بالواو؛ ألا ترى عامة المؤنث وما لا يعقل لا يجمع بالواو، وإنما يجمع بغير الواو، إما بالألف والتاء، وإما مكسرا، على أن ما يجمع بالواو قد يجوز تكسيره نحو: زيد وزيود، وقيس وأقياس، وغير ذلك، فالتثنية إذن أصح من الجمع لأنها لا تخطئ لفظ الواحد أبدا، فلما ساغت فيمن يعقل وما لا يعقل، وفي المذكر والمؤنث، وكان الجمع الصحيح إنما هو لضرب واحد من الأسماء، كانت التثنية أوسع من الجمع الصحيح؛ فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون".[7] وإليها ذهب أبو البركات الأنباري وابن الخشاب.[8]

ونقل ابن جني علة أخرى عن أحد النحويين وهي أن المثنى لما وقع على شيئين اثنين لم يتجاوزهما, ووقع الجمع على أكثر من ثلاثة أشياء وتجاوزهم, قوي الجمع, فأعطيت الألف التي هي أضعف من الواو للمثنى الذي هو أضعف من الجمع. [9]

وأما العكبري فقد أوصلها إلى ثماني علل أربع منها في علة جعل الألف في التثنية وأربع أخرى في علة جعل الألف في رفع التثنية.[10]

---

[1] ينظر: علل النحو:160, شرح كتاب سيبويه: 1/ 131, والتعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 32, 33, والمقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الحزولي (ت607ه)، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور حامد أحمد نبيل والدكتور فتحي محمد أحمد جمعة (د-ت): 29, 30

[2] شرح كتاب سيبويه: 1/ 129

[3] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 131

[4] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 60

[5] ينظر: الكتاب: 17/1

[6] الإيضاح في علل النحو: 124

[7] سر صناعة الإعراب: 717/2, 718

[8] ينظر: أسرار العربية: 47, والمرتجل في شرح الجمل: 62

[9] ينظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 718

[10] ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 99- 101

علة عدِّ الياء علامة لجر التثنية:

ذكر الأعلم أن الياء علامة لجر المثنى، واعتل بأنه جرى على القياس، ولم يحدث لبسا بين المثنى والجمع لأن حركتهما مختلفة، وبقي الجر بالياء على قياسه لأنه خالف الرفع, لما لزم الاسم, وانتقل عنه الرفع إلى الفعل, ولهذا جعل الرفع أولى بالانتقال - إن احتيج إليه - عن القياس من الجر.[1]

سبقه إلى هذا الزجاجي، وجعل الياء علامة لجر المثنى؛ لأن الرفع والنصب يكونان في الأسماء والأفعال وأما الجر فلا يكون إلا في الأسماء, إذ يقول: "ولم تجعل تثنية المرفوع بالياء لأن الياء للخفض، والخفض في الأسماء ثابت غير منتقل عنها، والرفع والنصب قد تشترك فيهما الأسماء والأفعال، فكان الجر أغلب على الياء من الأسماء فبقي على بابه".[2]

والذي يبدو أن الياء أصل لجر المثنى, لأن الكسرة علامة جر المفرد, والياء اختها لأنها من جنسها فنابت الياء عن الكسرة.[3]

علة حمل النصب على الجر في المثنى:

ذهب الأعلم إلى عدم جواز نصب المثنى بالألف واعتل لذلك بالإخلال من وجوه: الأول أن التثنية والجمع متشابهان ونصب المثنى بالألف يوجب نصب الجمع السالم بالألف, وهذا يؤدي إلى اللبس بينهما, والثاني: أن الرفع يكون في الاسم وفي الفعل, والجر لا يكون إلا في الاسم, وهذا يعني أن الألف لو كانت لنصبِ المثنى لاختُل بالجر وقُصِر به لأن الجر قوي بملازمته الاسم فصار أولى بها من النصب. وقد تشارك النصب والجر في مواضع عدة أسهمت في حمل تثنية المنصوب على مجروره في اللفظ فأعطيت الياء ومن هذه المواضع: ترك الصرف, نحو: رأيت أحمد ومررت بأحمد, والكناية نحو : رأيتك ومررت بك , والمعنى, نحو: خشنت صدرك وخشنت بصدرك. فأما في مثال تشاركهما فيما لا ينصرف قد نصب أحمد وجر, والفتحة علامة للنصب لأنه مفعول به, وعلامة للجر لأنه ممنوع من الصرف, وأما في مثال تشاركهما في الكناية فجاءت الكاف مرة في محل نصب ومرة أخرى في محل جر, وأما في مثال تشاركهما في المعنى فوصل الفعل إلى مفعوله بحرف الجرة مرة ومرة من دونه.[4]

أما العلة الأولى وهي علة التفريق بين المثنى والجمع فقد سبقه إليها غير واحد مما تقدم ذكره في المسألتين السابقتين.[5] وأما العلة الأخرى فقد سبقه إليها سيبويه, إذ اعتل بأن الجر قد لازم الاسم فقوي وغلب الرفع, ولم يقوَ الرفع قوته لأن الرفع يمكن أن ينتقل عن الاسم إلى الفعل.[6] وعلق على هذا أبو علي الفارسي إذ يقول: "كأن قائلا قال: فهَلاّ أُتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فَجُعِل بالألف، كما أن تثنية المرفوع بالألف، فقال: جَعَلَ النصب في التثنية بالياء دون الألف ليكون مثله في الجمع، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد، لأنه أقرب إليه، وأشبه به، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليكون تابعًا للياء التي الجَرَّة منها لِلْزُومه الاسم فإنه لا ينتقل عنه".[7]

والتفصيل الذي جاء به الأعلم في العلة الثانية جاء موافقا تماما للتفصيل الذي ذكره ابن الوراق والسيرافي واعتلا معها بأن المنصوب خفيف فحمل عليه المجرور لأنه مضارع له في الخفة ولأن حمل الخفيف على الخفيف أولى، والرفع أثقل من الجر، ولهذا صار حمل

---

[1] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 61

[2] الإيضاح في علل النحو: 124

[3] ينظر: إعراب القرآن, ابو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338ه)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008م: 1/ 12, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 99, وتوجيه اللمع: 90, 91, واللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ (ت720ه)، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدية المنورة، ط1، 1424 ه: 1/ 166,والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الأستاذ الدكتور عياد بن عبد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م: 1/ 174

[4] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 62

[5] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 130, علل النحو: 161, 160, والتبصرة والتذكرة 1/ 88, وأسرار العربية: 47, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 101, وشرح المفصل, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643ه), قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م: 3/ 186

[6] ينظر: الكتاب: 1/ 17

[7] التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 34

النصب على الجر أولى من حمله على الرفع.[1] وسبق ابنُ جني الأعلمَ إلى الإشارة إلى تشارك النصب والجر في الاسم الممنوع من الصرف لما ذكر أن النصب حمل عليه الجر في الممنوع من الصرف كما حمل في المثنى والجمع.[2]

واعتل المبرد والزجاجي بمشاركة النصب والجر في الكناية.[3]

وكان مما اعتل به الصيمري أن النصب والجر يشتركان في أنهما يقعان فضلة بعد تمام الكلام, وتابعه في هذه العلة الجرجاني وذكر أن النصب والجر بينهما مناسبة وهي أنهما في الكلام فضلة، لا يفتقر إليهما، فلما نقول (سافرت لم تفتقر) اللفظة إلى (إلى البصرة) لا تقع في الرفع وأما الرفع فهو عمدة يفتقر إليه فلا يكتفى ب (ضرب) من غير فاعل.[4]

وزاد أبو البركات الأنباري على ما تقدم "أن النصب من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والرفع من الشفتين، وكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع، لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما، كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد، والجار أحق بصقبه. والذي يدل على اعتبار هذا المناسبة بينهما، أنهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع، حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف".[5]

وأوصل العكبري العلة إلى ثمانية أوجه.[6]

علة إعراب الجمع التكسير بالحركات:

ذكر الاعلم أن علة إعراب الاسم المجموع جمع تكسير بالحركات, هي مضارعته المفرد لأن هذا الاسم صيغ للجمع على حكم الاسم المفرد, ولم يقع تركيب في هذا الاسم على لفظ الواحد كما كان ذلك في المثنى والجمع السالم ولذلك كانت أبنية جمع التكسير كثيرة ومعانيها مختلفة قلة وكثرة وإبهاما كما كان ذلك في أبنية الواحد, فهو في بابه نظير الواحد في بابه.[7]

لقطرب والمبرد وابن الوراق قول قريب من قول الأعلم, إذ ذكر قطرب أن جمع هذا الاسم يكون بتغيير بنية المفرد بخلاف الجمع السالم الذي يكون بإضافة الزائدتين فقط من غير تغيير في البنية.[8] وذكر المبرد أن إعراب هذا الاسم يضارع إعراب المفرد لأنه يخلو من زيادة الاسم المثنى.[9] وأما ابن الوراق فذكر " أن الجمع المكسر يستأنف البناء كاستئناف البناء للواحد، فلما كان الواحد يقع مختلفا، فكذلك جمع التكسير يقع مختلفا كاختلاف الواحد".[10]

وأكد ابن يعيش هذه المضارعة بأن العرب تصف الاسم المفرد بالاسم المجموع جمع تكسير, فتقول: (برمة أعشار, وثوب أسمال) ونحو ذلك, ولا تصفه بالاسم المجموع جمع سالم.[11]

وإلى هذه العلة ذهب ابن يعيش والرضي,[12] وذهب ابن الخباز إلى أن جمع التكسير أعرب إعراب المفرد لأن بناءه مخترع فلذلك جرى مجراه, ونقل أيضا ما اعتل به الأعلم.[13]

علة منع صرف الاسم الثلاثي المتحرك وسطه:

---

[1] ينظر: علل النحو: 160, 161, وشرح كتاب سيبويه: 1/ 130, 131
[2] ينظر: الخصائص: 1: 307
[3] ينظر: المقتضب: 1/ 145, والإيضاح في علل النحو: 128
[4] ينظر: التبصرة والتذكرة: 1/ 88, والمقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 186
[5] أسرار العربية: 48
[6] ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 96
[7] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو:65, 66
[8] ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية, أبو علي محمد بن المستنير قطرب (ت ب206ه)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985م: 46
[9] ينظر: المقتضب: 1/ 144
[10] علل النحو: 519
[11] ينظر: شرح المفصل: 220/3
[12] ينظر: شرح المفصل: 220/3, وشرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت668ه)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996: 1/ 75
[13] ينظر: توجيه اللمع: 99

ذهب الأعلم إلى أن الاسم المؤنث الثلاثي يترك صرفه في المعرفة عند تسمية المؤنث به، إن كان متحرك الوسط، واعتل بأنه معرفة اقترن به معنى التأنيث، إلا أن تاء التأنيث_ التي تدخل في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث _ ليست ظاهرة بل متوهمة. واستدل على توهم الهاء بأن التاء ترد عند التصغير فـ (سقر) تصير عند التصغير (سقيرة) وكذلك (لظى وفخذ) يصيران (لظية وفخيذة).[1]

والقول بأنه المؤنث الثلاثي المتحرك وسطه يترك صرفه ذكره سيبويه غير أنه لم يعلل لترك الصرف.[2] وأما الفراء فسبق الأعلم إلى هذه العلة مع الاستدلال عليها، إذ ذكر أن الاسم المؤنث نصيبه ترك الصرف؛ لأن معنى التاء مقدر فيه، واستدل بأن هذه التاء المقدرة ترد عند التصغير.[3] وذكر الرضي أن جميع النحويين يتركون صرفه لعلتين إحداهما تقدير وجود هذه التاء.[4]

ونقل ابن الشجري إجماع النحويين على ترك صرف سقر ونحوه عند تسمية المرأة به؛ لاقتران التأنيث بالتعريف[5]؛ لأن التذكير أصل والتأنيث فرع عنه,[6] وأن حركة العين زادت من ثقل هذا الاسم، فصارت منزلته من منزلة الحرف الرابع من الاسم المؤنث, وعلى هذه المنزلة دليلان أحدهما أن الحركة زادت على أقل ما تتألف منه الكلمة في الأصل فبهذا صار هذا الاسم كالرباعي، والآخر أن هذه الحركة في النسب تشبه الحرف الخامس.[7]

وذكر الأعلم أن هذا الاسم إن سمي به رجل ينصرف؛ لأنه يخلو من معنى التأنيث ومن توهم التاء، واستدل بأن التاء لا ترد عندئذ فلا يقال في تصغير سقر سقيرة بل سقير.[8]

سبق الأعلمَ المبردُ وابنُ الوراق إلى هذا، إذ ذكرا أن هذا الاسم ينتقل عن التأنيث إلى التذكير، واستدلا بزوال حكم التأنيث عدم ظهور تاء التأنيث عند التصغير.[9] وبه اعتل الرضي.[10]

ويبدو أن حركة الوسط في نحو سقر لا تمنع الصرف إن سمي به رجل لأنها لا تقوى قوة الحرف الذي تتنزل منزلته,[11] أي لا تؤثر باستقلالها عن التأنيث بل بانضمامها إليه.[12]

وافترض الأعلم سؤالا وأجاب عنه, ذكر فيهما أنه لا يمكن توهم التاء في (سقر) إن سمي به رجل فيصغر بالتاء ويترك صرفه، حملا على ما سمي به من الأسماء الثلاثية المؤنثة نحو أذينة مصغر؛ لأن الذي سمي بأذينة مصغرا، صغر بالهاء قبل التسمية به _ على الأصل _ ، فنقل إلى التسمية وحاله مصغر قبل التسمية. واستدل بأن تسمية الرجل بأذن ثم تصغيره لم تصح لا عن الرواة ولا عن غيرهم، بل الذي يصح هو التسمية به حال كونه مصغرا.[13]

---

[1] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 25
[2] ينظر: الكتاب: 3/ 240
[3] ينظر: معاني القرآن, أبو زكريا يحيى ابن زياد الفراء (ت207ه)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م: 3/ 110
[4] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب, رضي الدين الاستراباذي: 1/ 134
[5] ينظر: أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت542ه)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م: 2/ 161
[6] ينظر: الكتاب: 3/ 241, ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311ه)، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1971م: 49
[7] ينظر: شرح كتاب سيبويه: 4/ 109, والإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي، حققه وقدم له الدكتور حسن شاذلي فرهود،(ت377ه)، ط1، 1969م: 1/ 297, 298, واللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392ه)، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاي، عمان، 1988م: 10, والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 992, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 509, والبديع في علم العربية: المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت606ه)، تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، 1421 هـ.: 2/ 279, وتوجيه اللمع: 415, وشرح المفصل: 3/ 452
[8] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 25
[9] ينظر: المقتضب: 2/ 240, وعلل النحو: 460, 461
[10] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب, رضي الدين الاستراباذي: 1/ 135
[11] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 992
[12] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 403
[13] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 25, 26

وقد ذكر سيبويه أنه إذا سمي رجل بـ (أذن) فتصغيره يكون بغير التاء, وهو قول البصريين عامتهم، إلا يونس يدخل التاء ويحتج بأذينة وهو إنما يسمى به عندئذ على حاله مصغرا.[1]

وما احتج به الأعلم من الافتراض والجواب عنه سبقه إليه المبرد والسيرافي.[2]

وذكر الأعلم أن الاسم الثلاثي ساكن الوسط كـ (جُمْل, ودَعْد) مصروف عند بعض العرب وغير مصروف عند بعضهم الآخر, وذكر أنه بين علة ذلك من قبل الموضع الذي ذكره فيه ولكنه لم يفعل.[3]

ويبدو أن علة صرف هذا الاسم تكمن في خفته من وجهين أحدهما خلوه من التاء التي للتأنيث والآخر سكون العين ؛[4] لأن الحركة تثقل الاسم والسكون يخففه,[5] وأنه على أقل ما تتألف منه الكلمة في الأصل فعادلت هذه الخفة ثقل التأنيث،[6] وهذا أدى - كما يقول الجرجاني - إلى أن ينزل هذا الاسم منزلة الاسم الذي هي علة واحدة، ولهذا غلب الصرف الترك،[7] و ذهب غير واحد من النحويين إلى علة خفة هذا الاسم منهم الفراء والمبرد وابن السراج وأبو بكر الأنباري (ت 328ه) والسيرافي والفارسي وابن جني والجرجاني والعكبري وابن الخباز وابن يعيش, وكل هؤلاء اعتلوا لترك صرفه على القياس باقتران التأنيث بالتعريف.[8]

وبعد ما سبق يمكننا أن نقول: جُوّز في المؤنث الثلاثي الساكن وسطه "وجهان: الصرف ومنعه، فمن لحظ التأنيث والتعريف منعه الصرف، ومن لحظ خفته بسكون وسطه جعل الخفة معادلة لإحدى العلتين".[9]

علة منع صرف المركب المزجي :

ذهب الأعلم إلى أن الاسم المركب من اسمين - تركيبا مزجيا - نحو معدي كرب وقالي قلا وبلال إياد، يترك صرفه عند التعريف بالعلمية مذكرا كان أو مؤنثا، واعتل بأن أصل الاسم أن يكون مفردا وجاءت هذه الأسماء مركبة من اسمين فضارعت الاسم المفرد الذي تركب فيه المؤنث على المذكر بالهاء نحو طلحة وفاطمة ونحو ذلك.[10] وفي موضع آخر ذكر أن المشابهة بين هذا المركب والمختوم بهاء التأنيث تكمن من وجهين أحدهما: فتح آخر الاسم الأول من المركب المزجي إلا أن يكون ياء فيسكن لئلا تثقله الحركة عند الاقتران بالياء المكسورة، وما قبل هاء التأنيث في المختوم بها أيضا مفتوح. والآخر: عدم دخول اسم ثالث على هذا المركب كما عدم دخول تأنيث آخر على المختوم بهاء التأنيث.[11]

وهذه العلة علة يونس وسيبويه والمبرد وتابعهم الزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني والصيمري والجرجاني وابن الخشاب وابن الأثير والعكبري وابن الخباز وابن يعيش.[12]

---

[1] ينظر: الكتاب: 3/ 484, والمخصص, أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده (ت458ه)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د- ت): 17/ 92

[2] ينظر: المقتضب: 2/ 240, وشرح كتاب سيبويه: 3/ 486

[3] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 26

[4] ينظر: معاني القرآن, الفراء: 110/3

[5] ينظر: معجم ديوان الأدب, ، ابو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350ه)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة الدكتور إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية، القاهرة, (د- ت): 1/ 87

[6] ينظر: علل النحو: 460, والمنصف شرح لكتاب التصريف للمازني: 31, 32, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 508, 509

[7] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 994

[8] ينظر: معاني القران, الفراء 3/ 110, المقتضب 3/ 350, والأصول في النحو: 2/ 85, والمذكر والمؤنث, أبو بكر الأنباري(ت 328ه)، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1981م:1/ 115, 116, وشرح كتاب سيبويه: 4/ 11, 12, والإيضاح العضدي: 1/ 298, واللمع في العربية: 106, والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 994, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 508, 509, وتوجيه اللمع: 414, 415, وشرح المفصل: 1/ 193

[9] شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت669ه)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح, (د- ت): 2/ 225

[10] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 31

[11] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 24

[12] ينظر: الكتاب: 220/3, 297, والمقتضب: 4/ 20, ما ينصرف وما لا ينصرف: 102, والأصول في النحو: 2/ 92, شرح كتاب سيبويه: 1/ 117, 118, والإيضاح العضدي: 1/ 306, واللمع في العربية: 114, والتبصرة والتذكرة: 2/ 573, والمقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 1035, والمرتجل في شرح الجمل: 93, 94, والبديع في علم العربية: 271/2, واللباب في علل الإعراب والبناء: 1/ 518, وتوجيه اللمع: 429, 430,وشرح المفصل: 162/3, 163

واعتل الأعلم بعلة أخرى صرح بأنها مخترعة لا توجد في غير هذا الكتاب, ولم نجدها – فيما توافر لدينا من مصادر - عند غيره, وهي أن هذا المركب مضارع للفعل فالعلمية لا تقوم فيه إلا باحتياج جزئه الأول إلى جزئه الثاني وإسناده إليه لتتم فائدة التسمية بهذا المركب، كما أن الفعل يحتاج فاعلا، واستدل على هذه المضارعة بأن الأفعال لا تقوم بنفسها وأن الجزء الأول من هذا المركب لا يقوم إلا بالجزء الثاني، فبهذا صار المركب مضارعا للفعل، واقترنت المعرفة بهذه المضارعة فترك صرفه، ولما ينكر ينصرف.[1]

ثم ذكر أن هذه العلة لا يرد عليها بأن المضاف والمضاف إليه إذا سمي به نحو (عبدَ عمرو) فلا يكون نحو (معدي كرب) و (بلال إياد) ويمنع من الصرف, إذ يقول: "فإن قال قائل: أليس المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، لا يستغني بعضه عن بعض كما كان معدي كرب، وكما كان الفعل والفاعل، فهلا منع من الصرف فقيل(عبدَ عمرو) إذا سمي به كما قيل مَعْدِيْ كَرِبُ وبِلالَ إيادُ؟ فالجواب: أن الاسم الأول من الاسمين المضافين منفصل في الأصل من الثاني، قائم بنفسه، متصرف في المعرفة والنكرة، والتثنية والجمع، وجميع أحوال الاسم المتمكن؛ ألا ترى أنه قبل التسمية العلمية ينفصل من الثاني، فيقال: غلام لعمرو، وعبد لزيد، وغلام وعبد فقط، فلما أرادوا أن يخصوا أحدهما بالثاني اختصروا لفظ التنوين وحرف الإضافة، وجعلوا الاسم الثاني داخلا، فيه حالا منه محل التنوين، ووجب له كل هذا في حال نكرته قبل نقله إلى التسمية العلمية، فلما انتقل إليها وابتعد عن حالته الأولى، ولم يقصد به قصد معدي كرب- لم يضف فيه الأول إلى الثاني، ولكن الثاني ضم إلى الأول ليكون ذلك علما، كما ضمت الهاء إلى الاسم المذكر في قولك قائمة ليكون المذكر مؤنثا؛ ألا ترى أنك تلحق الإعراب في آخر الاسمين المركبين، وتلحقه علامة التأنيث والجمع، وتحذفه في الترخيم، كما يفعل كل هذا بتاء التأنيث، والمضاف والمضاف إليه على خلاف ذلك"[2]

الخاتمة:

وتوصل البحث إلى ما يأتي:

- تناول الأعلم في تعليله غالب أنواع العلل التي تناولها النحويون كعلة الفرق, وعلة المضارعة, وعلة تجنب اللبس, وكانت علة الفرق هي الغالبة.
- لا يكتفي الأعلم أحيانا بذكر نوع واحد من العلة في مواضع من تعليلاته, بل يجمع بين علتين أو أكثر أحيانا.
- تأثر الأعلم لم يقتصر على المتقدمين كسيبويه والمبرد فحسب بل امتد إلى المتأخرين كابن الوراق والسيرافي.
- تأثر بالأعلم من النحويين ممن تأخروا عنه ابن مالك وناظر الجيش. ولم يقتصر التأثر بالأعلم على النحويين فقط بل امتد إلى البلاغيين والمفسرين كالسكاكي والرازي .
- للأعلم علل منفرد بها لم يسبق إليها أحد ولم يتابعه فيها أحد.

References

1. Al-‘Insaaf Fi Masaa’il al-Khilaf Baina al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin by Kamal al-Din Abu al-Barakat Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Abi Said al-Anbari (d. 577 AH), al-Maktabah al-Asriyyah, Beirut, 2007.
2. Al-Azminah wa Tablayat al-Jahiliyyah by Abu Ali Muhammad ibn al-Mustaneer Qutrub (d. 206 AH), edited by Dr. Hatim Saleh al- Dhamin, Foundation for Research, Beirut, 2nd ed., 1985.
3. Al-Badi’ Fi ‘Ilm al-‘Arabiyyah by al-Mubarak ibn Muhammad al-Shaybani al-Jazari Abu al-Sa’adat Majd al-Din ibn al-Athir (d. 606 AH), edited and studied by Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, vol. 1, 1st ed., 1419 AH; vol. 2, 1421 AH.
4. Al-Hudood Fi al-Nahw wa Kitab Manazil al-Huruf by Abu al-Hasan Ali ibn Isa al-Rummani.
5. Al-Intisar Li Sibawayh ‘Ala al-Mubarrad by Abu Abbas Ahmad ibn Muhammad ibn Walad al-Tamimi (d. 332 AH), study and verification by Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan, Foundation for Research, Beirut, 1st ed., 1996

[1] ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو: 31
[2] المخترع في إذاعة سرائر النحو: 32

6. Al-Iqtiyrah Fi ‘Ilm Usul al-Nahw by Jalal al-Din al-Suyuti, read and annotated by Dr. Mahmoud Suleiman Yaqout, Dar al-Ma’arifah al-Jami’ah, 2006.
7. Al-Iydah al-‘Udhri by Abu Ali al-Farisi, edited and introduced by Dr. Hassan Shadhili Farhoud (d. 377 AH), 1st ed., 1969.
8. Al-Iydah Fi ‘Illal al-Nahw (d. 340 AH), edited by Dr. Mazen al-Mubarak, Dar al-Nafa’is, Beirut, 3rd ed., 1979.
9. Al-Khasa’is by Abu al-Fath Othman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Kutub al-Misriyyah, 1952.
10. Al-Kitab by Sibawayh (d. 180 AH), edited and explained by Abdul Salam Muhammad Haroun, Maktabat al-Khanji, Cairo, vol. 1, 3rd ed., 1988; vol. 3, 1992.
11. Al-Kunash Fi Fanni al-Nahw wa al-Sarf by Imad al-Din Abu al-Fida’ Ismail ibn Ali ibn Mahmoud ibn Omar ibn Shahanshah ibn Ayyub (d. 732 AH), study and verification by Dr. Riyadh ibn Hassan al-Khowam, al-Maktabah al-Asriyyah, Beirut, 2004.
12. Al-Lam’ah Fi al-‘Arabiyyah by Abu al-Fath Othman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Dr. Sameeh Abu Maghli, Dar Majdalawi, Amman, 1988.
13. Al-Lamha Fi Sharh al-Milha by Muhammad ibn al-Hasan al-Saigh (d. 720 AH), study and verification by Ibrahim ibn Salem al-Saidi, Islamic University, Medina, 1st ed., 1424 AH.
14. Al-Lubab Fi ‘Illal al-I’raab wa al-Bina by Abu al-Baqa’ Abdullah ibn al-Husayn al-‘Akbari (d. 616 AH), edited by Dr. Abdul-Ilah Nabhan, Dar al-Fikr al-Mu’asir, Beirut, Dar al-Fikr, Damascus, 1st ed., 1995.
15. Al-Lubab Fi ‘Illal al-I’raab wa al-Bina: 1/95, and Tawjeeh al-Lam’a by Ahmad ibn al-Husayn ibn al-Khabbaz (d. 639 AH), edited and studied by Professor Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar al-Salam, Cairo, 1st ed., 2002.
16. Al-Maqasid al-Shafiyyah Fi Sharh al-Khulasah al-Kafiyyah by Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa al-Shatibi, edited by Professor Dr. Iyad ibn Abdul Thubaiti, Research Institute and Revival of Islamic Heritage - Umm al-Qura University, Mecca, 1st ed., 2007.
17. Al-Mudhakkar wa al-Mu’annath by Abu Bakr al-Anbari (d. 328 AH), edited by Professor Muhammad Abdul Khaleq Adheema, Committee for the Revival of Heritage, Cairo, 1981.
18. Al-Mu'jam al-Ishtiqaqi al-Wasil Ila Alfaz al-Qur'an al-Karim byzz Muhammad Hasan Hasan Jabal, Maktabat al-Adab, Cairo, 1st ed., 2010.
19. Al-Mukhtaraa Fi Idha’at Sirar al-Nahw by Abu al-Hajjaj al-A’lam Yusuf ibn Suleiman ibn Isa al-A’lam al-Shantamari (d. 476 AH), edited by Dr. Hassan ibn Mahmoud Hindawi, Kunooz Ishbiliyyah, Riyadh, 1st ed., 2006.
20. Al-Mukhtasir by Abu al-Hasan Ali ibn Ismail al-Andalusi known as Ibn Sidhih (d. 458 AH), Dar al-Kitab al-Islami, Cairo.
21. Al-Munsif Sharh Kitab al-Tasrif li al-Mazni by Abu Othman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, Administration for the Revival of Ancient Heritage, 1st ed., 1954.
22. Al-Muqadimah al-Jazooliyyah Fi al-Nahw by Abu Musa Isa ibn Abdul Aziz al-Hazouli (d. 607 AH), edited and explained by Dr. Shaaban Abdul Wahab Muhammad, reviewed by Dr. Hamed Ahmad Nabil and Dr. Fathi Muhammad Ahmad Jum’ah.
23. Al-Muqtadib by Abu Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abdul Khaleq Adheema, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 1994.
24. Al-Muqtasid Fi Sharh al-Iydah by Abdul Qahir al-Jurjani (d. 471 AH), edited by Dr. Kazim Bahr al-Murjan, Dar al-Rasheed, Iraq, 1982.

25. Al-Murtajal Fi Sharh al-Jumal by Abu Muhammad Abdullah ibn Ahmad ibn Ahmad ibn Ahmad ibn al-Khashab (d. 567 AH), edited and studied by Ali Haidar, Damascus, 1972.
26. Al-Nahw al-Arabi: Al-'Illah al-Nahwiyyah Nash'atuha wa Tatawwuruha by Dr. Mazen al-Mubarak, al-Maktabah al-Hadithah, 1st ed., 1965.
27. Al-Radd 'Ala al-Nuhat by Ibn Muda al-Qurtubi (d. 592 AH), published and edited by Shawqi Daif, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1st ed., 1947.
28. Al-Sihah: Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyyah by Ismail ibn Hamad al-Jawhari (d. 393 AH), edited by Ahmad Abdul Ghafour Attar, Dar al-'Ilm lil-Malayin, Beirut, 4th ed., 1990.
29. Al-Ta'arifat by Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Husayni al-Jurjani (d. 816 AH), with annotations and indices by Muhammad Basel Ayoun al-Soud, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 2nd ed., 2003.
30. Al-Ta'leeqah 'Ala Kitab Sibawayh by Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Abdul Ghafar al-Farisi (d. 377 AH), edited and studied by Dr. Awad ibn Hamad al-Qawzi, Matba'at al-Amana, Cairo.
31. Al-Tabeen 'An Madhahib al-Nuhat wa al-Basriyyin wa al-Kufiyyin (d. 616 AH), edited and studied by Abdul Rahman al-Sulayman al-Othaymeen, Master's thesis, Saudi Arabia, King Abdulaziz University, 1976.
32. Al-Tabsirah wa al-Tadhkirah by Abu Muhammad Abdullah ibn Ali ibn Ishaq al-Saymari, edited by Dr. Fathi Ahmad Mustafa Ali al-Din, Dar al-Fikr, Damascus, 1st ed., 1982.
33. Al-Tadhil wa al-Takmil Fi Sharh Kitab al-Tashil by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Professor Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, vol. 1, undated, vol. 3, 1st ed., 2000.
34. Al-Tahqiq wa al-Bayan Fi Sharh al-Burhan Fi Usul al-Fiqh by Ali ibn Ismail al-Abiyari (d. 618 AH), study and verification by Dr. Ali ibn Abdul Rahman Bassam al-Jaza'iri, Dar al-Diya', Kuwait, 1st ed., 2013.
35. Al-Usul Fi al-Nahw by Ibn al-Saraj (d. 316 AH), edited by Dr. Abdul Hussein al-Fitili, Foundation for Research, Beirut, 3rd ed., 1996.
36. Asrar al-'Arabiyyah by Kamal al-Din Abu al-Barakat Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Abi Said al-Anbari (d. 577 AH), study and verification by Muhammad Hussein Shams al-Din, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1997.
37. Hama' al-Hawamic Fi Sharh Jam' al-Jawami' by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited and explained by Professor Abdul Salam Haroun and Dr. Abdul Aal Salem Mokrim, Foundation for Research, Beirut, vol. 1, 1992.
38. Hama' al-Hawamic Fi Sharh Jam' al-Jawami' by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited and explained by Professor Abdul Salam Haroun and Dr. Abdul Aal Salem Mokrim, Foundation for Research, Beirut, vol. 2, 1992.
39. I'raab al-Qur'an by Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail al-Nahhas (d. 338 AH), attended by Sheikh Khalid al-Ali, Dar al-Ma'arifah, Beirut, 2nd ed., 2008.
40. Illal al-Nahw by Abu al-Hasan Muhammad ibn Abdullah al-Warraq (d. 325 AH), edited and studied by Dr. Mahmoud Jassim Muhammad al-Durwish, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1999.
41. Ishtiqaq Asma' Allah by Abu al-Qasim Abdul Rahman ibn Ishaq al-Zajjaji (d. 340 AH), edited by Dr. Abdul Hussein al-Mubarak, Foundation for Research, Beirut, 2nd ed., 1986.
42. Majalis al-'Ulama' by Abu al-Qasim Abdul Rahman ibn Ishaq al-Zajjaji (d. 340), edited by Abdul Salam Muhammad Haroun, Maktabat al-Khanji, Cairo.
43. Miftah al-'Ulum by Abu Ya'qub Yusuf ibn Muhammad ibn Ali al-Sakkaki (d. 626), edited and introduced by Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 2000.

44. Mu'jam Diwan al-Adab by Abu Ibrahim Ismail ibn Ibrahim al-Farabi (d. 350 AH), edited by Dr. Ahmed Mukhtar Omar, reviewed by Dr. Ibrahim Anis, Arabic Language Academy, Cairo.
45. Mujam Maqayis al-Lughah by Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH), edited and annotated by Abdul Salam Haroun, vol. 4, Dar al-Fikr.
46. Safar al-Sa'adah wa Safir al-Iftadah by 'Ilm al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad al-Sakhawi (d. 643 AH), edited, annotated, and indexed by Dr. Muhammad Ahmad al-Dali and introduced by Dr. Shaker al-Fahham, Dar Sader, Beirut, 2nd ed., 1995.
47. Sharh al-Mufassal by Muwafiq al-Din Abu al-Baqa' Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish al-Mawsili (d. 643 AH), introduced and annotated by Dr. Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 2001.
48. Sharh al-Muqadimah al-Muhsibiyyah by Tahir ibn Ahmad ibn Babshadh (d. 469 AH), edited by Khalid Abdul Karim, al-Matba'a al-Asriyyah, Kuwait.
49. Sharh al-Tashil (Tamheed al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id) by Mahbub al-Din Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad known as Nadhir al-Jaish (d. 778 AH), study and verification by Professor Dr. Ali Muhammad Fakher and Professor Dr. Jaber Muhammad al-Barajah et al., Dar al-Salam, 1st ed., 2007.
50. Sharh al-Tashil by Ibn Malik Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Abdullah al-Tai al-Jayani al-Andalusi (d. 672 AH), edited by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi al-Makhtoon, Hajar, 1st ed., 1990.
51. Sharh Jumal al-Zajjaji by Abu al-Hasan Ali ibn Mu'min ibn Asfour al-Ishbili (d. 669 AH), edited by Dr. Sahib Abu Janah.
52. Sharh Kafiyyat ibn al-Hajjib by Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabadi (d. 668 AH), corrected and commented by Yusuf Hassan Omar, Dar al-Kutub al-Wataniyyah, Benghazi, 2nd ed., 1996.
53. Sharh Kitab Sibawayh by Abu Said al-Sirafi al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzuban (d. 368 AH), edited and studied by Ahmad Hassan Mahdali and Ali Said Ali, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 2008.
54. Sir Sina'at al-I'raab by Abu Othman ibn Jinni (d. 392 AH), study and verification by Dr. Hassan Hindawi.
55. Tafsir al-Fakhr al-Razi al-Mushtahir bi al-Tafsir al-Kabir wa Mafatih al-Ghayb by Imam Muhammad al-Razi Fakhr al-Din (d. 604), Dar al-Fikr, Beirut, 1981.
56. Tahrir al-Tahbir Fi Sina'at al-Shear wa al-Nathr wa Bayan I'jaz al-Qur'an by Ibn Abi al-Asba' al-Masri (d. 654 AH), introduced and edited by Dr. Hafni Muhammad Sharaf, Committee for the Revival of Islamic Heritage, United Arab Republic.
57. Tarikh al-'Ulama' al-Nuhat min al-Basriyyin wa al-Kufiyyin wa Ghayrihim by Abu al-Muhassin al-Mufaddal ibn Muhammad ibn Mas'ar al-Tanukhi (d. 442 AH), edited by Dr. Abdul Fattah Muhammad al-Hilu, Culture and Publication Administration at Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1981.
58. Tawdih al-Maqasid bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik by Ibn Umm Qasim al-Muradi (d. 749 AH), explanation and verification by Professor Dr. Abdul Rahman Abay Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1st ed., 2001.
59. Thimar al-San'ah Fi 'Ilm al-'Arabiyyah by Abu Abdullah al-Husayn ibn Musa ibn Hibat Allah al-Dinuri, study and verification by Dr. Muhammad ibn Khalid al-Fadhil, Culture and Publication Administration at Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1990.